أثر قطاع التأمين على الإقتصاد الجزائري

The impact of the insurance sector on the Algerian economy

تاريخ الاستلام: 2019/10/21؛ **تاريخ القبول:** 2020/06/01

*** مقدم عبد الإله**
قدال زين الدين

1 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

ملخص

لا يزال سوق التأمين في الجزائر لم يصل إلى مرحلة التشبع بعد، حيث تشكل قيمة القطاع أقل من 1% من الناتج المحلي الخام، وبالرغم من تحقيقه نسب نمو ضئيلة، فهو يعرف تطورات جديدة من سنة لأخرى، ومن خلال هذا العمل الذي يهدف إلى تسليط الضوء على واقع والحجم الحقيقي لسوق التأمين و أثره على الإقتصاد الوطني، سنحاول التطرق إلى كل عناصر السوق الوطني، والذي يشهد سيطرة القطاع العام على حساب القطاع الخاص، و ضعف قطاع التأمين على الأشخاص، و هيمنة التأمين على السيارات، على حساب الفروع الأخرى للتأمين، مما يجعل الرهان مستقبلا مبنيا على تقوية القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى إعطاء أهميه أكبر للتأمين المتخصص، وإعادة التأمين، وهذا بالتوازي مع سياسة الدولة في تنويع الإقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: : سوق تأمين، تأمين مباشر، إعادة تأمين، تأمين متخصص.

Abstract

The insurance market in Algeria is not yet saturated, it represents less than 1% of PIB, despite it growths slowly, it is evolving from one year to the next, with this research, we will try to treat the elements of the national market, which are dominated by the public sector compared to the private sector and the weakness of the personal insurance sector, which is dominated by automobile insurance, which makes bets for the future based on the strengthening of other sectors, in addition to giving more weight to specialized insurance, reinsurance, and this in parallel with the policy of the State in the diversification of the economy.

Keywords: Insurance market ; Direct insurance; Reinsurance ; Specialized insurance.

Résumé

Le marché de l'assurance en Algérie n'est pas encore saturé car il représente moins de 1% du PIB, et même s'il a enregistré de faibles taux de croissance, il connaît une évolution d'une année a l'autre, et a travers ce travail, nous allons traiter les donnes du marché national, qui est dominé par le secteur public , et aussi la faiblesse des assurances des biens et l'assurance des personnes par rapport à l'assurance de l'automobile , ce qui rend le pari basé sur le renforcement des autres secteurs, et encourager l'assurance spécialisée, et la réassurance, et cela en parallèle avec la politique de l'État vers la diversification de l'économie nationale

Mots clés: marché des assurances ; assurance directe ; réassurance ; assurance spécialisée.

* Corresponding author, e-mail: abdelilah.mekadem@univ-mosta.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2020.

I - مقدمة

التأمين في شكله المعاصر، لم يكن وليد الصدفة، وإنما جاء إثر تغيرات وتطورات جعلت من وجوده شيئا ضروريا، فالإنسان لم يدرك التأمين إلا بعد إدراكه للخطر، فأصبح يبحث عن كيفية التخلص منه، أو تخفيضه حتى يتجنب الخسائر، حيث أن التأمين يسمح له بتحويل الخطر إلى شخص آخر، يتحمله بدلا عنه بمقابل مالي، وهذا ما يوفر له عنصر الأمان أثناء ممارسة نشاطاته، وأعماله الإقتصادية وحتى حياته العادية، أما في الجزائر فبالرغم من حداثة قطاع التأمين، إلا أنه يشهد عدة تغيرات، من شأنها أن تطور القطاع في المستقبل، خاصه بعد فتح سوق التأمين للمتعاملين الخواص والأجانب، ومن خلال هذا العمل سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية

- ما هو أثر قطاع التأمين على الإقتصاد الوطني؟

و للإجابة على السؤال الرئيسي، قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية

- ما مدى مساهمة قطاع التأمين في الناتج الإجمالي الخام وما تأثير الناتج الإجمالي الخام الفردي عليه؟
- ما هي النتائج المحققة من طرف شركات التأمين في الجزائر؟
- ما هي إنعكاسات فتح سوق التأمين للخواص و الأجانب؟

الفرضيات :

- منذ الإستقلال، مر قطاع التأمين في الجزائر، بعدة مراحل مهمة، سواء كانت التغيرات خاصة بشركات التأمين، أو المؤمنين لديها.
- تسجل شركات التأمين، نموا مستمرا، رغم أنه ليس بالنمو السريع، إلا أنه مهم بالنسبة لها، في ظل وجود بعض العراقيل، و المشاكل، التي تحول دون إتساع سوق التأمين في الجزائـر.
- أثر إنفتاح سوق التأمين، كان إيجابيا من خلال رفع إحتكار التأمين، عن الشركات العمومية، و دخول الشركات الخاصة للسوق الوطني، سواءا كانت ملكا لأشخاص محليين أو أجانب.

منهج الدراسة:

إستخدمنا من خلال هذا البحث المنهج الوصفي، لعرض مختلف المفاهيم الخاصة بسوق التأمين، إلى جانب المنهج التحليلي الإستنباطي، من أجل التطرق و مناقشة، الأرقام والنتائج المسجلة، عن سوق التأمين في الجزائربالإضافة الى المنهج القياسي للدلالة عل التأثير المتبادل بين التأمين والناتج الاجمالي الخام الكلي و الفردي.

لقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين، المحور النظري، و الذي يعالج مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتأمين، بينما المحور الثاني، وهو القسم تطبيقي، والذي يتناول مختلف الإحصاءات و المعطيات المتعلقة بقطاع التأمين في الجزائر مع التركيز على السنتين الأخيرتين 2016 و2017.

ومن بين الدراسات السابقة نجد، مقال تطور قطاع التأمين في الجزائر، لمسعود صديقي و مصعب بالي، و الصادر عن مجلة رؤى إقتصادية في عددها 11 و الصادر في ديسمبر 2016، حيث سلط الضوء على التنافسية شركات التأمين، و نمو مداخيلها في ظل رفع إحتكار الدولة عن القطاع، بالإضافة إلى مقال الاداء الاقتصادي والمالي

لقطاع التامين في الجزائر - خلال الفترة 2000- 2016، لحبار عبدالرزاق والصادر عن مجلة الاقتصاد والمالية المجلد04 والعددالأول، الصادر في 2018، حيث ركز على العلاقة الإيجابية بين سوق التأمين والناتج المحلي الخام، من جهة و تطور القطاع المالي من جهة أخرى، كما نجد كذلك مقال واقع سوق التأمين في الجزائر، لكريم بيشاري والصادر عن مجلة معهد العلوم الإقتصادية المجلد 01 والعدد 27 والذي صدر في 2013، والذي سلط الضوء على ضعف سوق التأمين الزطني مقارنة بالأسواق في الدول المتقدمة، خاصة بعد إنفتاح السوق للمتعاملين الأجانب في 2006.

II - متطلبات التأمين في الجزائر:

1- عموميات حول التأمين:

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التأمين، لابد لنا أن نتطرق الى مفهوم الخطر، والذي هو مصدر وجود التأمين.

1-1- ماهية الخطر:

هو عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، أي فرصة وقوع خسارة، ونقول أن الخطر هو الخسارة المحتملة في الدخل، أو الثروة، نتيجة وقوع حادث معين[1]، من هذا التعريف نستطيع أن نستنتج خصائص الخطر وهي:

- العنصر الإحتمالي، وهو إمكانية حدوث الخطر من عدمه، وتكون قيمته رياضيا بين الصفر و الواحد.
- الخسارة، وهي الأضرار الناجمة نتيجة لحدوث الخطر.
- الزمن، حيث لا يسمى الخطر خطرا، إلا إذا كان سيحدث في المستقبل.

1-2-تعريف التأمين :

هو وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على جماعة من الأفراد، ويهدف إلى تكوين صندوق، يساهم فيه الكثيرون، ويعوض منه القليلون، الذين يصابون بخسائر أو أضرار، و يتوقف نجاحه على إختيار قدر كاف من الأخطار المتشابهة للتأمين عليها.

1-3-نشأة التأمين:

في القرن 14 كان التجار البحارة، على ضفتي البحر المتوسط، قبل الإنطلاق في الرحلات التجارية، يقترض صاحب السفينة المال من مالكي رؤوس الأموال، ويتعهد صاحب السفينة أو التاجر بإرجاع المال و الفوائد المترتبة عنه، في حال رجعت السفينة بسلام، وإن هلكت سفينته، فانه لم يعد على التاجر أو صاحب السفينة إرجاع المال لصاحبه[2].

في هذه الحالة تلعب الفائدة دور قسط التأمين، و صرح به تقنيا المشرع الفرنسي في القرن السابع عشر، وهذا لتشجيع الصناعة التي كانت تستلزم تأمين المنتجات المنقولة عبر البحار والمحيطات، وانتقلت كذلك إلى إنجلترا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا، إلى أن ظهرت أول شركة للتأمين، سنة 1720 في مجال التأمين البحري في إنجلترا، كما توسع التأمين من إطار التجارة البحرية، إلى الممتلكات التقليدية، بعد الحريق الذي شهدته لندن، حيث أتلف حوالي 13000 منزل، و 100 كنيسة، ومع إنتشار الآلات والمصانع، في أوج حركة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، ظهرت أشكال عديدة من التأمين، كالتأمين على المسؤولية المدنية، و التأمين على الحوادث، إلى

التأمين على السيارات و حوادث المرور، إلى أن أصبح الآن التأمين في جميع الميادين.

1-4-مميزات وخصائص التأمين:

يرتكز التأمين على عدة عناصر، التي تحد صفات التعاقد، وتحدد المسؤوليات وحقوق الطرفين، وهي كالتالي :

• عقد التأمين: وهو إتفاق مكتوب بين طرفين، يتم توضيح هوية المؤمن والمؤمن له، و الشيء محل التأمين، والضمانات و قسط التأمين، بالإضافة إلى مدة العقد.

• وثيقة التأمين: أو بوليصة التأمين، وهي وثيقة تلحق بالعقد، وتعتبر شهادة ذات طابع إداري، تثبت سريان العقد بين الطرفين[3].

• المؤمن له: و هو صاحب الشيء موضوع التأمين، و المستفيد من التعويضات في حالة وقوع الخطر.

• المؤمن: وهو شركة التأمين، والطرف الذي يدفع مبلغ التأمين، مقابل حصوله على قسط التأمين[4].

• قسط التامين: وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن له، بدفعه للمؤمن مقابل التأمين.

• مده التأمين: وتحدد عن طريق ذكر تاريخ سريان عقد وتاريخ نهايته.

• مبلغ التأمين: ويمثل قيمة الخسائر الناجمة عن الحادث، ويكون إلتزاما بمقتضى العقد على المؤمن للمؤمن له، ويشترط أن لا تتعدى قيمته قيمة الشيء المؤمن[5].

وللتأمين مجموعة من الخصائص التي تميزه، و هي كتالي:

• التأمين عقد رضائي: ويكون بموافقة وإرادة طرفي العقد، وتترجم عملية التوافق الايجابي، عبر الإثباتات الكتابية، والتوقيع عليها.

• التأمين ملزم للجانبين:يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين، بينما يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر.

• التأمين عقد إذعان: وهي صفة الرضوخ، وقبول الشروط التي يمليها المؤمن على المؤمن له، في عقد التأمين.

• التأمين عقد قانوني: ينظم التأمين أحكام، ونصوص قانونية يتم العمل بها في حالة الخلاف[6].

1-5-أنواع التأمين:

من الناحية النظرية تنقسم عقود التأمين إلى ثلاث حالات رئيسية وهي :

- التأمين المباشر: وهو التأمين الشائع ، و يجمع بين المؤمن والمؤمن له، ويسمى أيضا بالتأمين المباشر.

- إعادة التأمين: تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين، لدى شركة أخرى، و التي تستفيد بنسبة من قسط التأمين. ويتم إعادة التأمين عندما يكون الشيء موضوع التأمين ذو قيمه كبيرة.

- التأمين المشترك: تقوم عدة شركات تأمين بالتأمين، بشكل مشترك مع تقاسم قسط التأمين، وكذلك مبلغ التأمين في حالة الخسارة، حسب النسب المحددة لكل مؤمن[7].

أما عن التقسيم حسب طبيعة عقد التأمين نميز نوعين هما التأمين الإجباري و الإختياري كالتالي:

• التأمين الإجباري: ويفرض من قبل الدولة و المجتمع الدولي، على المؤمن له بمقتضى القانون، حيث أن المؤمن له لا يملك الخيار في التأمين، حيث يترتب عن غياب التأمين ، غرامات وعقوبات يفرضها القانون.

•التأمين الإختياري: و يتم بالتراضي، يمكن للمؤمن له عدم القيام بالتأمين، إذا لم يجد حاجته، أو لم تعجبه شروط عقد التأمين، مثل التأمين على الممتلكات.

وبالنسبة للتقسيم من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه هناك ثلاث أنواع مختلفة و هي:

•التأمين على الأشخاص: وهو التأمين ضد المخاطر التي تصيب الشخص مباشرة، وتهدد سلامة جسده و صحته، مثل التأمين على المرض، الشيخوخة والبطالة، و الوفاة و الحوادث الشخصية.

• التأمين على الممتلكات: وهو التأمين ضد المخاطر التي يمكن أن تلحق بالممتلكات، والتي تسبب خسارة، ويحوز هذا النوع من التأمينات حصة الأسد، في قطاع التأمين وكمثال نجد التأمين على الحريق، السرقة، نقل البضائع.

• التأمين على المسؤولية المدنية: وهو التأمين على التصرفات الخاطئة، التي تسبب خسائر، وهي التي تعرف بالمسؤولية المدنية، بمعنى كل الخسائر التي تنجم عن الأفعال الناتجة عن الإهمال، أو الخطأ، وليس الأفعال العمدية، وكمثال نجد التأمين على المسؤولية المدنية للأطباء، والمهندسين، الرياضين.

1-6- فروع تأمين:

يقسم التأمين إلى عدة فروع، وذلك حسب ما هو معمول به في الشركات الناشطة في قطاع التأمين ، وهي:

- التأمين على السيارات.
- التأمين على الأخطار المختلفة.
- التأمين على النقل.
- التأمين الفلاحي.
-التأمين على الأشخاص.

2- مراحل التأمين في الجزائر:

كان قطاع التأمين في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية، مؤطرا عن طريق قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930، حيث شهد القطاع تواجد العديد من الشركات الأوروبية، معظمها فرنسية، والتي كانت تركز على تأمين النقل البحري[8]، وبعد الإستقلال مباشرة، عاد ما يقارب مليون أوروبي إلى بلدانهم، إضافة إلى مغادرة معظم الشركات الناشطة آنذاك، ولكن هذا لم يعني نهاية القطاع، وانما كانت بداية مرحلة من مراحل تطور القطاع التأمين في الجزائر.

2-1- مرحلة التأسيس 1962-1966:

تميزت هذه المرحلة كونها رسمت ملامح القطاع في الجزائر، في ظل إفتقار إطارات ومسيرين ذوي الخبرة في مجال التأمين، لذا كان لزاما على المشرع الجزائري الإستمرار في تسيير قطاع التأمين بالتشريعات الفرنسية، مع وجود بعض

الشركات الفرنسية، وفي جوان 1963 قرر المشرع خلق مؤسسات تأمين عمومية، ومنها الصندوق الجزائري للتأمين وإعاده التامينCAAR ،إضافة إلى الشركه الوطنيه للتأمينSAA، وفي 1963/12/12 الصندوق المركزي لإعاده التامين التعاونيات الزراعيهCNMA في 28 أبريل 1964[9] .

2- 2- مرحلة إحتكار الدولة 1966-1988:

تميزت هذه المرحلة بفرض الدولة لوجودها في القطاع، بداية عن طريق تأميم الشركات الأجنبية، التي كانت متواجدة وفق الأمر 66 ص 127 الصادر في 27 ماي 1966، كما شهدت هذه المرحلة عملية تخصيص التأمين حسب الشركات، حيث تم تخصيص تأمين الآلات و العربات ذات المحرك، وأخطار السكن إضافة إلى التأمين على الأشخاص، للشركة الوطنية للتأمينSAA ،أما الشركه الجزائريه للتأمين النقلCAAT فخصص لها كل أنواع التأمين على النقل البحري الجوي والبري، إضافة إلى تأمين أخطار القطارات والنقل عبر السكك الحديدية، كما تخصصت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR ، في التأمين على أخطار البناء وأخطار المسؤولية المدنية، وأخيرا أوكل إلى الشركة المركزية لإعادة التأمينCCR كل عمليات إعادة التأمين .

2-3-مرحلة رفع الإحتكار من 1989 إلى اليوم:

بدأت هذه المرحلة مع الإصلاحات الإقتصادية، حيث تم رفع التخصص على شركات التأمين، و أصبح متاحا لها التنويع من منتجاتها التأمينية، وبالتالي ظهرت التنافسية التي كان من شانها تحسين القطاع، وفي 1995 عرف القطاع رفع إحتكار الدولة و تم السماح للقطاع الخاص و المستثمرين الأجانب، المشاركة في القطاع، إضافة إلى إدراج فاعلين جدد، كالوسطاء في التأمين مثل الوكلاء العامون، وهم خواص يعملون عن طريق الاعتمادagrément والسماسرة courtiers ، والذين يعتبرون كقنوات توزيع جديدة، ومن جهة أخرى عززت الدولة من دورها في الرقابة، عن طريق إنشاء جهاز إستشاري وهو المجلس الوطني للتأمين CNA في 25 جانفي 1995، أما في جانفي 1996 تم إصدار مرسوم يقضي بقيام الشركه الجزائرية لتأمين وضمان قرض التصدير CAGEX، في عمليات التأمين و التصدير.

أما في 20 فيفري 2006، شهد القطاع الفصل عن بين الـتأمين على الأضرار، و التأمين على الأشخاص، عن طريق القانون 04-06 بالإضافة إلى، إعتماد البنوك التأمينية كقناة جديدة في سوق التأمينات.

3-المؤسسات والهيئات الناشطة في سوق التأمين الوطني:

يتكون سوق التأمين في الجزائر من عدة فاعلين، على غرار الهيئات وشركات التأمين، والوظائف الأخرى، كالخبراء والوسطاء، بالإضافة إلى السماسرة.

3- 1- الهيئات القائمة على قطاع التأمين :

وهي التي أوكل لها المشرع الجزائري مهمة تنظيم القطاع، ومراقبته والعمل على وتطويره، هي وزارة المالية عن طريق المجلس الوطني للتأمينـاتCNA ، والذي يضم عدد من اللجان، على غرار مجمع التحرير، واللجان التقنية، كلجنة الإعتمادات، ولجنة التسيير والدفاع عن مصالح المؤمنين، ولجنة التنظيم والتطوير، واللجنة القانونية، إضافة إلى السكرتاريا ومهمة هذا المجلس هو تقديم التوضيحات، والعمل على حل المشاكل التي تواجه عملية تطوير القطاع، وهذا إما عن طريق رئيس المجلس، والذي هو وزير المالية، أو أغلبية أعضاء المجلس[10].

2-3- شركات التأمين:

حيث نميز بين شركات التابعة للقطاع العام، والشركات التابعه للقطاع الخاص، و أخرى مختلطة كالتالي:

1-2-3-الشركات العمومية :

حيث نجد أربع الشركات وهي الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR والشركه الوطنية للتأمين SAA والشركة الجزائرية للتأمين CAAT، بالإضافة إلى شركة تأمين للمحروقات CASH.

2-2-3- الشركات الخاصة:

حيث لدينا الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR، والجزائرية للتأمينات2A ، العامة للتأمينات المتوسطية GAM السلامه للتأمينات الجزائرSALAMA ، أليانس للتأمينات ALLIANCE .

3-2-3-الشركات المختلطة:

مثل الشركة الجزائرية للتأمينات على الأضرارAXA ، والتي أنشأت في جويلية 2011 عن طرق شركة أكسا 49% ، والبنك الخارجي الجزائري 15% BEA و الصندوق الوطني للإستثمار. و تراست الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينTRUST

4-2-3- التعاونيات و التعاضديات:

حيث نجد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA ، و الماتيك MAATEC المخصصة للمعلمين و الأساتذة وموظفين قطاع التعليم والثقافة.

5-2-3-شركات التأمين على الحياة:

وهي شركات متخصصة في مجال التأمين على الأشخاص فقط، وهي تأمين الحياة الجزائر TALA، الكرامة للتأمينتCARAMA ، كارديف الجزائرCARDIF ، مصير الحياة MACIR VIE، شركة التأمين للصحة و الإحتياط أمانةAMANA ، أكسا للتأمين على الحياة AXA و تعاونيةLE MUTUALISTE وبالاضافة الى الجزائرية للحياةAGLIC

6-2-3- الشركات المتخصصة:

كالشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، وشركة ضمان القروض العقاريه SGCI، والشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.

3-3-قنوات التوزيع:

إلى جانب الوكالات و المكاتب التابعة مباشرة لشركات التأمين، فإننا نجد الموزعون غير العاديين مثل الوكلاء العامون، و هم الأشخاص الذين يعملون عن طريق الإعتماد، بالإضافة إلى السماسرة، والذين يعملون لصالح معظم شركات التأمين، كما لدينا البنوك، عن طريق إنشاء شبابيك خاصة بالتأمين، والتي تهتم بالتأمين على القروض، والأخطار البسيطة فقط.

4-3- الفاعلون الآخرون:

و هم الخبراء والذين يعملون عن طريق الإعتماد، من طرف مجلس التأمين وإعادة التأمين بالإضافة إلى الجمعية المهنية لمجلس التأمين وإعادة التأمينUAR ، و بالنسبة للمدارس لدينا المدرسة العليا لدراسات التأمين EHEA، والتي أنشأت عن طريق الشراكة بين الجزائر وفرنسا، والموجهة للطلبة والموظفين في قطاع، بالإضافة إلى

المعهد الوطني للدراسات العليا في مجالات المالية IAHEF وهو مخصص لإطارات والمسؤولين، الذين يعملون في البنوك و الشركات المالية.

III - مكانة قطاع التأمين في الإقتصاد الوطني:

فيما يلي سنقوم بتوضيح العلاقة بين انتاج قطاع التامين مقارنة بPIB و مدى تأثير PIB الفردي عليه

حيث قمنا بإستخراج سلاسل زمنية لكل الناتج المحلي الخام الكلي و الفردي بالإضافة الى انتاج الكلي للتأمينات بكل فروعها من سنة 1990 إلى غاية 2017 وذلك بالستعانة بموقع Perspective monde التابع لجامعة و بمقاطعة كيبيك الكندية[11] و موقع المجلس الوطني للتأمينات التابع لوزارة المالية[12].

1-علاقة و حجم قطاع التأمين من الإقتصاد الوطني

بالإستعانة بالمعطيات الموجودة في الملحق رقم(01) قمنا بصياغة نمذجة خطية بسيطة بين الناتج المحلي الخام و مداخيل التامينات عن طريق تطبيق XLSTAT حيث يمثل إنتاج القطاع هو المتغير المستقل بينما الناتج الخام هو المتغير التابع حيث كانت معادلة الإنحدار كالتالي

$$PIB = 815135{,}47 + 135{,}58(\text{prod ass})$$

حيث prod ass : إنتاج قطاع التأمينات

والمنحنى التالي يوضح تقارب نقاط العينة المدروسة

الشكل(01) التمثيل البياني لنمذجة الناتج الخام PIB بمداخيل قطاع التامين

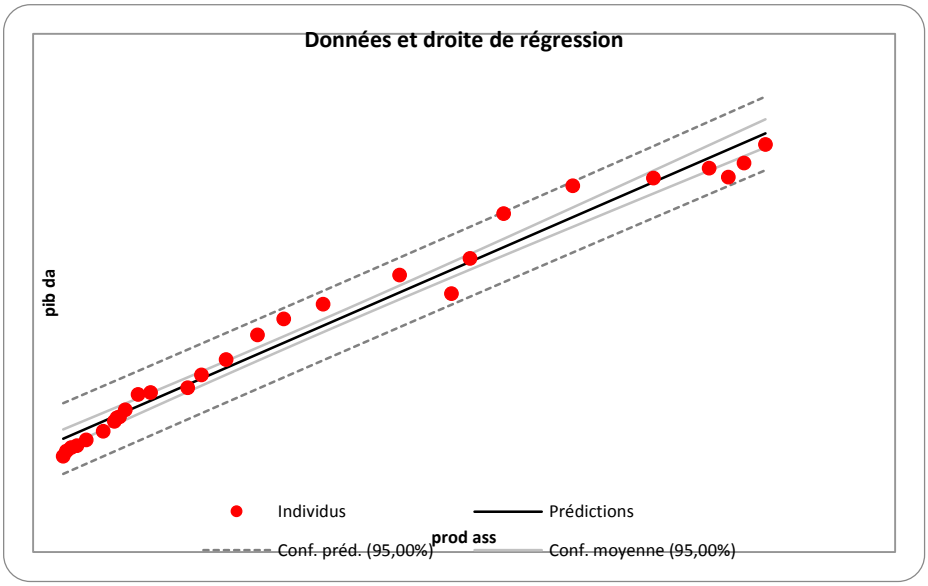

المصدر من إعداد الطالب بالإستعانة بتطبيق XLSTAT

وإستنادا لمخرجات النمذجة فإن

- R^2 =97,6% والتي تعني قوة الإرتباط بين القطاع و الدخل الخام

- T studentالمحسوبة =32,77 وهي أكبر من T student المجدولة (1,706) وبالتالي المعلمة الخاصة بالقطاع لها معنوية إحصائة وبالتالي نرفضH_0 ونقبلH_1
- Fالمحسوبة = 1074 وهي أكبر من F المجدولة (4,23) و بالتالي هناك معنوية كلية و مداخيل التامين تفسر بقوة الناتج الحلي الخام حيث
- 815135,47 مليون دينار جزائري هو تقدير الناتج المحلي الخام بدون تدخل قطاع التأمين
- و زيادة 1% في قطاع التأمين تأدي إلى زيادة قدرها 135,58 مليون دينار جزائري في الناتج المحلي الخام

والشكل الموالي يوضح مخرجات النموذج المقدر

الشكل(02) النمذجة PIB و إنتاج قطاع التامين من سنة 1990 ألى 2017

XLSTAT 7.5.2 - Régression linéaire - le 14/10/2019 à 18:21:04

Variable(s) dépendante(s) : classeur = ass.pib.xlsx / feuille = Feuil1 / plage = $D$3:$D$30 / 28 lignes et 1 colonne

Pondération uniforme (par défaut)

Variables quantitatives : classeur = ass.pib.xlsx / feuille = Feuil1 / plage = $E$3:$E$30 / 28 lignes et 1 colonne

Aucune donnée manquante détectée

Intervalle de confiance (%) : 95,00

Modélisation de la variable pib da :

Résumé pour la variable dépendante :

Variable	Nbr. de valeurs total	Nbr. de valeurs utilisées	Nbr. de valeurs ignorées	omme des poi	Moyenne	Ecart-type
pib da	28	28	0	28	7811442,356	6142006,891

Résumé pour les variables quantitatives :

Variable	Moyenne	Ecart-type
prod ass	51600,467	44761,310

Coefficients d'ajustement :

R (coefficien	0,988
R^2 (coefficie	0,976
R^2aj. (coeffic	0,975
SCR	24066170835398,200

Evaluation de la valeur de l'information apportée par les variables (H0 = Y=Moy(Y)) :

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
Modèle	1	9944885427273830,000	9944885427273830,000	1074,400	< 0,0001
Résidus	26	24066170835398,200	925621955207,623		
Total	27	101855471356278 0,000			

Paramètres du modèle :

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	rne inférieure 95	rne supérieure 95 %
Constante	815135,468	280386,612	2,907	0,007	238792,532	1391478,404
prod ass	135,586	4,136	32,778	< 0,0001	127,083	144,089

*L'équation du modèle s'écrit : pib da = 815135,467801374 + 135,586115577776*prod ass*

المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة بتطبيق XLSTAT

رغم الإرتباط الكبير بين الناتج الخام و إنتاج قطاع التأمين إلا أننا نلاحظ أن الحد الثابت (815135, مليون دينار) هو كبير و يقترب من تقدير الناتج المحلي الخام مما

يعني أن قطاع التأمين رغم الإرتباط القوي إلا أنه يمثل قيمة صغيرة جدا مقارنة بالناتج الخام و المنحنى الموالي يوضح الفرق بينهما من حيث القيمة

الشكل(03) منحنى يجمع الناتج المحلي الخام PIBو انتاج قطاع التأمين من سنة 1990 إلى 2017

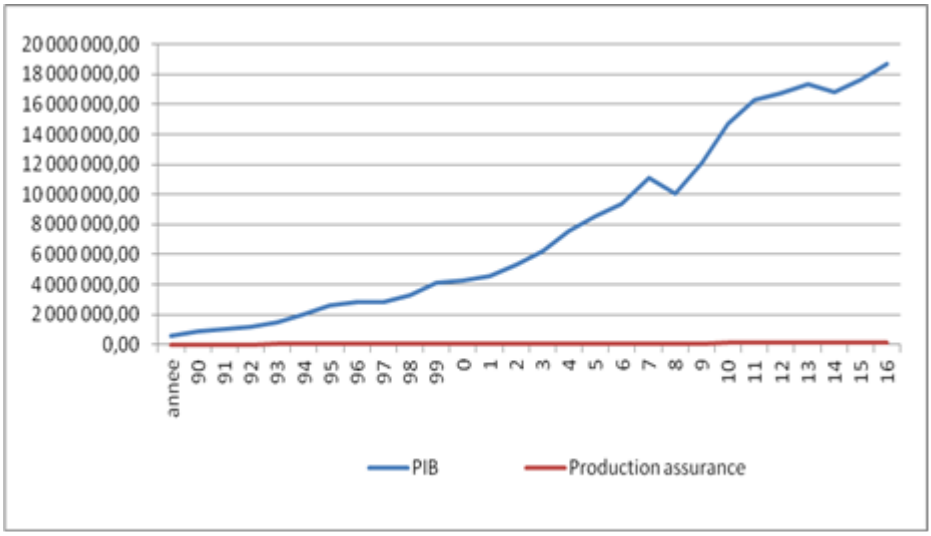

المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة بالمعطيات الملحق(01) و تطبيق EXCEL

إلى غاية سنة 2017 فإن نسبة مداخيل التأمين لم تتعدى 1% حيث بلغت في سنة 2017 0,73% .

2-تأثير الناتج المحلي الخام للفرد على إنتاج قطاع التأمين

بنفس الطريقة قمنا بصياغة نمذجة خطية بسيطة بين مداخيل التامينات والناتج المحلي الخام الفردي عن طريق تطبيق XLSTAT حيث يمثل إنتاج القطاع العنصر التابع بينما الناتج الخام الفردي هو المتغير المستقل حيث كانت معادلة الإنحدار كالتالي

Prod ass= -30208,80 +0,30(pib.personne)

وإستنادا لمخرجات النمذجة فإن

- R^2= 77,3% والتي تعني قوة الإرتباط بين المتغييرين حيث 77,3% من التغيرات التي تحدث في الناتج الخام للفرد تؤثر مباشرة في مداخيل التأمينات
- T student المحسوبة =9,417 وهي أكبر من T student المجدولة (1,706) وبالتالي المعلمة الخاصة بالقطاع لها معنوية إحصائة وبالتالي نرفضH_0 ونقبلH_1
- Fالمحسوبة = 88,67 وهي أكبر من F المجدولة (4,23) و بالتالي هناك معنوية كلية و الناتج المحلي الخام للفرد يفسر بقوة مداخيل التامين حيث :
- -30208,80 مليون دينار جزائري هو قيمة الخسارة اللاحقة في مداخيل التأمين بدون تدخل الناتج المحلي الخام للفرد

و زيادة 1% في الناتج المحلي الخام للفرد تأدي إلى زيادة قدرها 0,30 مليون دينار جزائري في قطاع التأمين

والشكل الموالي يوضح مخرجات النموذج المقدر

الشكل(04) النمذجة الخطية لقطاع التامين و PIB للفرد من 1990 ألى 2017

XLSTAT 7.5.2 - Régression linéaire - le 14/10/2019 à 19:40:37

Variable(s) dépendante(s) : classeur = ass.pib.xlsx / feuille = Feuil1 / plage = $E$3:$E$30 / 28 lignes et 1 colonne

Pondération uniforme (par défaut)

Variables quantitatives : classeur = ass.pib.xlsx / feuille = Feuil1 / plage = $H$3:$H$30 / 28 lignes et 1 colonne

Aucune donnée manquante détectée

Intervalle de confiance (%) : 95,00

Modélisation de la variable prod ass :

Résumé pour la variable dépendante :

Variable	br. de valeurs tot	. de valeurs utilis	. de valeurs ignor	mme des poi	Moyenne	Ecart-type
prod ass	28	28	0	28	51600,467	44761,310

Résumé pour les variables quantitatives :

Variable	Moyenne	Ecart-type
pib/personn	271844,572	130794,503

Coefficients d'ajustement :

R (coefficien	0,879
R^2 (coefficie	0,773
R^2aj. (coeffic	0,765
SCR	12264727029,356

Evaluation de la valeur de l'information apportée par les variables (H0 = Y=Moy(Y)) :

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
Modèle	1	41831795273,781	41831795273,781	88,679	< 0,0001
Résidus	26	12264727029,356	471720270,360		
Total	27	54096522303,137			

Paramètres du modèle :

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	e inférieure	e supérieure 95 %
Constante	-30208,808	9608,261	-3,144	0,004	-49958,871	-10458,745
pib/personn	0,301	0,032	9,417	< 0,0001	0,235	0,367

*L'équation du modèle s'écrit : prod ass = -30208,8077479235 + 0,300941358317675*pib/personne*

المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة بتطبيق XLSTAT

والمنحنى التالي يوضح تقارب نقاط العينة المدروسة

الشكل(05) التمثيل البياني لنمذجة قطاع التامين بالناتج الخام للفرد

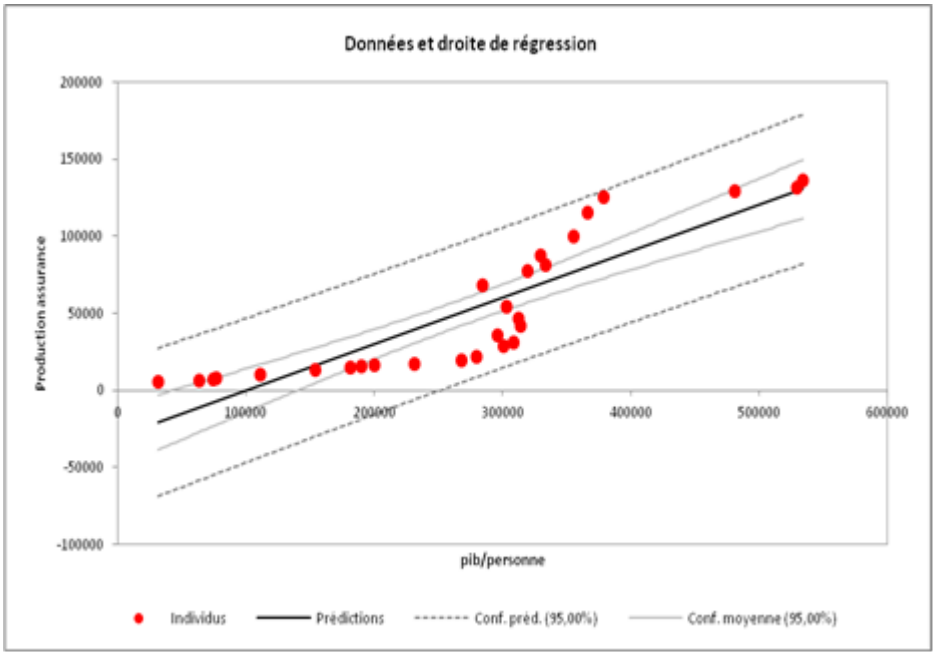

المصدر من إعداد الطالب بالإستعانة بتطبيق XLSTAT

3- حال سوق التأمينات في الجزائر:

سوق التأمين في الجزائر، لا يشكل سوى 0,76% من الناتج المحلي الخام PIB، بينما يشكل قطاع التأمين في الدول المتقدمة 8,15%، و في المغرب و تونس ما قيمته 2,71% وهذا في سنة 2015، إلا أنه يعرف نموا من سنة لأخرى حيث شهدت سنة 1995 أهم التطورات الحاصلة في قطاع التأمينات في الجزائر، عن طريق إنفتاح القطاع علي الخواص، والمتعاملين الأجانب، ومن جهة أخرى ينقسم سوق التأمين في الجزائر إلى ثلاثة أصناف:

- سوق التأمين المباشر، و يتكون من 12 شركة تأمين، في مجال التأمين على الأضرار، و8 شركات تأمين على الأشخاص، ويهتم هذا السوق بكل أنواع عقود التأمين، على مختلف الممتلكات، بالإضافة إلى تأمين الأشخاص.
- سوق إعادة التأمين، وتهيمن وعليه شركة واحده متخصصة في إعادة التأمين، وهي شركة CCR، ويهتم هذا السوق المتخصص، في إعادة التأمين من السوق المباشر.
- سوق التأمين المتخصص، وتنشط في هذا السوق شركتان متخصصتان، في تأمين القروض الخاصة بالإستيراد والتصدير، بالاضافة إلى تأمين قروض العقارات.

3-1- سوق التأمين المباشر:

يتألف هذا السوق من 9 شركات عمومية، و 7 شركات خاصة، بالإضافة إلى تعاونيتين، و 5 شركات مختلطة.

3-1-1- تطور سوق التأمين المباشر من سنة 2008 إلى 2017 :

حيث يعرف سوق التأمين في الجزائر زيادة مستمرة، إذ بلغ ما قيمته 133,6 مليار د.ج في سنة 2017، مقابل 129,6 مليار في سنة 2016، حيث شهد زيادة مقدرة ب 3 % مقابل نسبة نمو 2 % في 2015، و 1,3 % في سنة 2006 كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل (06) : تطور سوق التأمين في الجزائر من 2008 إلى 2017

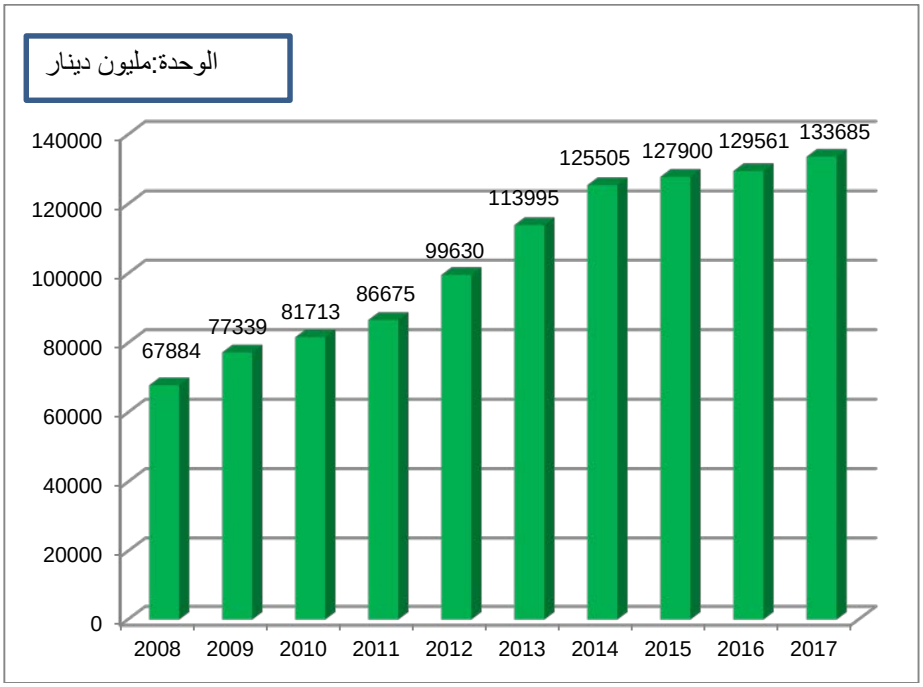

المصدر:[13] rapport annuel d'activite d'assurance en Algerie 2017

كما لا يزال يهيمن على سوق التأمين المباشر، التأمين على الأضرار، حيث يشكل في سنه 2016 ما نسبته 91% مقابل 9% لسوق التأمين على الأشخاص، الذي شهد نموا طفيفا في سنة 2017 ليشكل 10% بقيمة 13434 مليون د.ج مقابل 90% للتأمين على الأضرار، والمقدر ب120251 مليون د.ج

الشكل (07) طبيعة سوق التأمين الوطني حسب نوع التأمين

الوحدة:مليون دينار جزائري

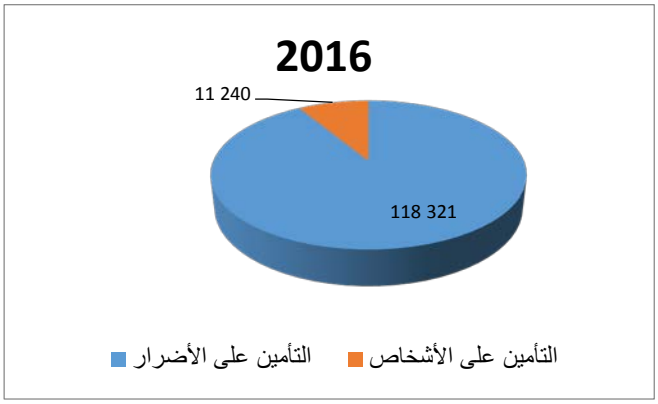

المصدر: rapport annuel d'activite d'assurance en Algerie 2016

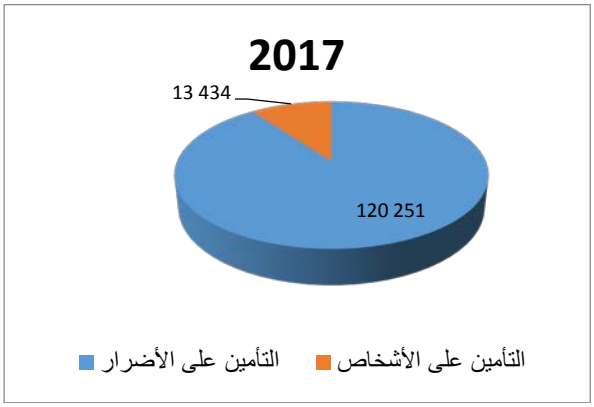

المصدر:rapport annuel d'activite d'assurance en Algerie 2017

3-1-2 إنتاج سوق التأمين المباشر حسب شركات التأمين:

كما هو موضح في الجدول التالي، فإن الشركات العمومية لا تزال تسيطر على السوق بحوالي 70,4% ، أين تسجل الشركة الوطنية للتأمين SAA، حصة مقدرة ب 20% في سنه 2017، وبمبلغ 26,5 مليار د.ج، تليها مباشرة الشركه الجزائرية لتأمين CAAT، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR بحصة مقدرة ب17% و 11% على التوالي، وبمقدار 23,12 مليار و 15,15 مليار د.ج، بينما حققت أحسن الشركات الخاصة ما قيمته 9,17 مليار دينار، في 2017 و بحصة قدرها 7%.

الجدول(01) تقسيم سوق التأمين حسب الإنتاج و الحصص في 2016 و 2017

الوحدة مليون دينار جزائري

	2016		2017		التغير	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
SAA	26875	% 21	26527	% 20	- 348	% -1
CAAR	15082	% 12	15154	% 11	72	% 0
CAAT	22615	% 17	23128	% 17	513	% 2
CASH	9887	% 8	10761	% 8	873	% 9
GAM	3329	%3	3464	% 3	136	% 4
SALAMA	5019	% 4	4787	% 4	- 232	% -5
TRUST	2453	% 2	2746	% 2	293	% 12
ALLIANCE	4565	% 4	4802	% 4	237	% 5
CIAR	9132	% 7	9174	% 7	- 8	% 0
2A	3627	% 3	3629	% 3	3	% 0
AXA	2569	% 2	3066	% 2	497	% 19
CNMA	12649	% 10	13012	% 10	363	% 3
مجموع تأمين الأضرار	118321	% 91	120251	% 90	1930	% 2
MACIR VIE	1428	% 1	1434	% 1	6	% 0
TALA	2191	% 2	1850	% 1	- 341	% 16
SAPS	1697	% 1	2075	% 2	378	% 22
CAARAMA	2069	% 2	2129	% 2	60	% 3
CARDIF	1768	% 1	2441	% 2	673	% 38
AXA VIE	1550	% 1	2469	% 2	919	% 59
MUTUALISTE	507	% 0	504	% 0	- 3	% -1
AGLIC	30	% 0	532	% 0	503	1686 %
مجموع تأمين الأشخاص	11240	% 9	13434	% 10	2194	% 20
المجموع الكلي	129561	% 100	133685	% 100	4124	% 3

المصدر:rapport annuel d'activite d'assurance en Algerie 2016 et 2017

بينما في سوق التأمين على الأشخاص، فأحسن نتيجة محققة، فهي من نصيب شركة AXA VIE، والمقدرة ب 2,4 مليار د.ج، و أقل نتيجة فكانت من طرف تعاونية MUTUALISTE، والمقدرة ب504 مليون د.ج.

3-2-سوق إعادة التأمين في الجزائر:

تتركز إعادة التأمين في الجزائر، عن طريق شركة وحيدة ناشطة CCR حيث تنص في السوق، وهي الشركة المركزية لإعادة التأمين قواعد إعادة التأمين على النقاط التالية:

- التنازل الإجباري لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR، بنسبة 50% على الأقل من المبلغ الموضوع في إعادة التأمين.

- يكون حق الأولوية لشركة CCR بالنسبة لتنازلات الإختيارية في إعادة التأمين، عندما يتعلق الأمر بالإختيار ما بينها وبين شركة من خارج الوطن، والتي تتوفر على نفس الشروط المقدمة من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.

- الإستعانة بشركات إعادة التأمين من خارج الجزائر، شريطة أن تكون منقطة بعلامة BBB على الأقل، للحفاظ على الحد الأدنى من الأمان.

وفيما يلي، نسلط الضوء على تطور المبالغ المخصصة لإعادة التأمين، من خلال . سوق التأمين المباشر في السنوات الأخيرة

الجدول(02) تطور مبالغ إعادة التأمين في الجزائر في الفترة 2007 إلى 2017.

الوحدة مليون دينار جزائري

	مبالغ التأمين المباشر	مبالغ المتنازل عنها لإعادة التأمين	نسبة التنازل لإعادة التأمين
2007	53789	17018	% 32
2008	67884	24255	% 36
2009	77339	25714	% 33
2010	81713	27389	% 34
2011	86675	25673	% 30
2012	99630	32246	% 32
2013	113995	32246	% 28
2014	125505	36679	% 29
2015	127900	36772	% 29
2016	129561	37718	% 29
2017	133685	41120	% 31

المصدر:rapport annuel d'activite d'assurance en Algerie 2016 et 2017

ففي سنة 2017، سجل سوق إعادة التأمين ما قيمته 41,12 مليار د.ج، وكانت حصة الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR ، 62% وبمبلغ 25,52 مليار د.ج، مقابل 15,26 مليار د.ج، للسوق الدولي لإعادة التأمين، و بحصة مقدرة ب37%.

3-3- سوق التأمين المتخصص:

يهيمن على هذا السوق شركتين عموميتين عموميه وهما:

- شركه تأمين قروض الصادرات CAGEX، وبلغت مداخيل الشركة من مداخيل تأمين قروض الصادرات، 115 مليون في سنة 2017، فيما بلغت مداخيل تأمين القروض المحلية في نفس السنة، 700 مليون كما هو موضح في الجدول أدناه.

- شركه تأمين القروض العقارية SGCI، وهي شركة عمومية متخصصة في تأمين القروض العقارية، حيث بلغت مداخيل الشركة في سنة 2017، ماقيمته 929 مليون د.ج، وبعدد عقود القروض شبه ثابت، حيث بلغ عدد عقود القروض المؤمنة في 2017، 25596 عقد، مقابل 25546 عقد في سنة 2016.

الجدول(03) مداخيل الشركات التأمين المتخصصة في سنتي 2016 و2017

الوحدة مليون دينار جزائري

	التأمين	2016	2017	التغير
شركة CAGEX	تأمين قروض الصادرات	87	115	28
	تأمين قروض المحلية	576	700	124
شركة SGCI	تأمين القروض العقارية	594	929	335
	المجموع	1257	1744	487

المصدر:rapport annuel d'activite d'assurance en Algerie 2016 et 2017

IV -الخاتمة:

مر قطاع التأمين في الجزائر منذ الإستقلال، بعدة مراحل و تغيرات، من أبرزها فرض نظام التخصص، على شركات التامين، ثم إلغاءه، و بعدها فتح قطاع التأمين للخواص و الأجانب، و من خلال عرض المعطيات السابقة، الخاصة بالسوق الوطني للتأمين، يتضح لدينا أن التأمين كقطاع إقتصادي يؤثر في شكل مباشر في الإقتصاد الوطني لكن هذا التأثير لا يؤثر بشكل ملحوظ نظرا لضعف الانتاج في القطاع والذي يرتبط بعلاقة طردية مع الأصول العينية المتواجدة مثل الممتلكات و الإستثمارات و المشاريع في القطاعات التجارية و الصناعية و الفلاحية بالإضافة إلى مجموعة من النقاط وأهمها ما يلي :

- مدى هيمنة القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وهذا راجع لعامل الثقة، حيث أن المؤمن الجزائري، يفضل الشركة العمومية كضمان لمستحقاته.
- ضعف قطاع التأمين على الأشخاص، وخاصة بعد فصله عن قطاع التأمين عن الأضرار، منذ سنة 2006، فهو لا يشكل سوى 0,1% من سوق التأمين المباشر، وعلى عكس الدول المتقدمة، أين نجد حجم التأمين على الاشخاص يشكل أضعاف من حجم التأمين على الأضرار.
- يبقى سوق التامين يسيطر عليه بشكل كبير تأمين قطاع السيارات بنسبة 60%، وهذا بالرغم من أن شركات التأمين تعمل على إيجاد خدمات جديدة، ومنتجات تأمينية جديدة، من شأنها أن تجذب المؤمنين إليها، وهذا قد يرجع لعدة أسباب وخلفيات، من أبرزها غياب ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري، والذي يلتزم بالتأمين الإجباري فقط كالتأمين على السيارات، وتأمين الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الجانب الديني، خاصة في ما يتعلق بالتأمين على الأشخاص، والذي ينظر إليه على أنه حرام وتدخل في الإرادة الإلهية، ومن الناحية الإقتصادية نجد تدني القدرة الشرائية، خاصة مع تراجع قيمة الدينار الجزائري.
- ورغم هذا يبقى يسجل قطاع التأمين في الجزائر نموا المستمرا من سنة لأخرى، حيث شهدت سنة 2017 تغير لتسعيرة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تبسيط شروط الحصول على الإعتماد بالنسبة للخواص، مما يسهل عمليه توسيع قنوات التوزيع، والتي ستؤثر إيجابا على حجم السوق مستقبلا.

أما عن اهم **التوصيات و الاقتراحات** فنوردها كالتالي:

- ضبط نظام التسعير بالنسبة للضمانات الغير الاجبارية، وهذا لرفع حالة العشوائية و تضارب الأسعار، من شركة لأخرى.
-تحديد آجال التسوية، بالنسبة للملفات العالقة بين شركات التأمين، لمدة أقصاها سنة

واحدة، و التي من شأنها أن تعزز الثقة، بين شركات التأمين و المؤمنين لديها.
-إضافة بند ينص على جودة التأمين، بدلا من قاعدة الأقل ثمنا، في صفقات التأمين، و التي من شانها إعطاء جو عادل من المنافسة، خاصة بين الشركات العمومية و الخاصة.
- الإعتماد على الوسائل الحديثة في العمل، على غرار تصوير الملفات، و إرسالها عبر البريد الإلكتروني، بدلا من إرسال البريد على الطريقة التقليدية، وهذا بهدف تقليص آجال التسوية، والتي تعتبر طويلة مقارنة بالمعايير الدولية.
- إستعمال وسائل الدفع الالكتروني الحديثة، لتسهيل عمليات الدفع.
- الإستقبال الجيد للزبون داخل شركات التأمين، و إعطاءه كل المعلومات حول عقد التأمين الذي بحوزته، حيث أن الكثير من المؤمنين، يحمل عقد التأمين دون أدنى فكرة عنه، مما يضعه محل "العقد الغرر".
- القيام بحملات توعية، تمس أرباب العمل و المقاولين ،و أصحاب المهن الحرة، و الفلاحين، و مربيين المواشي، وكل المتعاملين الإقتصاديين، بهدف إبراز أهمية التأمين، بالنسبة لنشاطاتهم الإقتصادية، والذي سيكون له الأثر الإيجابي، في زيادة المداخيل خارج قطاع تأمين السيارات.
هذه النقاط من شأنها زيادة الثقة بين طرفي عملية التأمين، و التي ستترسخ بمرور الوقت، لتصبح ثقافة بحد ذاتها، و التي من خلالها سيكتسب قطاع التأمين مكانة هامة في الإقتصاد الوطني .
ومن خلال **آفاق الدراسة** التالية التي يمكن ان تكون همزة وصل لهذا البحث :
- دراسة العلاقة المتبادلة بين التأمين على الأشخاص و التأمين على الممتلكات .
- تسليط الضوء على معوقات قطاع التامين على الأشخاص في الجزائر.
- مدى فعالية الرقابة على نشاط التأمين في الجزائر.
- الـتأمين التكافلي كنوع جديد من التأمين للرفع من مداخيل القطاع
- إمكانية قيام شركات متخصصة في التأمين التكافلي

الملاحق :

	الناتج المحلي الخام / والفردي/و انتاج قطاع التأمين من سنة 1990 الى 2017			
annee	PIB	Production assurance	poucentage	pib/personne
90	555 924,09	5 585,66	1,00%	31996,16
91	844 362,83	6 185,83	0,73%	63592,21
92	1 048 392,03	7 096,59	0,68%	74758,32
93	1 166 249,73	8 163,76	0,70%	76541,3
94	1 491 542,55	9 869,00	0,66%	111560,92
95	1 990 474,74	13 028,02	0,65%	154418,4
96	2 570 046,95	15 098,88	0,59%	181441,5
97	2 780 344,44	15 613,43	0,56%	190269,87
98	2 830 548,29	16 035,37	0,57%	200479,62
99	3 238 003,05	17 138,28	0,53%	231197,61
0	4 123 513,88	19 513,56	0,47%	267699,82
1	4 229 576,63	21 845,44	0,52%	279449,42
2	4 522 659,83	28 721,36	0,64%	300473,28
3	5 251 981,79	31 272,79	0,60%	308863,49
4	6 148 519,41	35 848,50	0,58%	296094,54
5	7 562 349,44	41 647,12	0,55%	314444,48
6	8 502 011,55	46 503,92	0,55%	312395
7	9 352 556,33	53 861,42	0,58%	303213,04
8	11 043 244,58	68 009,21	0,62%	284604,06
9	9 968 379,15	77 678,45	0,78%	319805,3
10	11 992 188,73	81 082,49	0,68%	333341,59
11	14 589 385,86	87 329,22	0,60%	329980,56
12	16 210 434,86	100 182,29	0,62%	355675,98
13	16 648 254,35	115 107,46	0,69%	366689,4
14	17 228 809,80	125 471,99	0,73%	378645,42
15	16 712 425,51	129 043,93	0,77%	480996,13
16	17 524 627,20	131 960,79	0,75%	529032,96
17	18 593 578,35	135 918,33	0,73%	533987,64
	المصدر من إعداد الطالب بالإستعانة بموقع perspective monde وموقع dbcs			

المراجع

[1] مختار محمود الهاشمي و إبراهيم عبد النبي حموده (2003) ، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية**، مصر، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعه الاولى،ص16 .

[2] إبراهيم محمد مهدي(2010) ، **التأمين و رياضياته**، مصر، المكتبة العصرية، المنصوره، الطبعة الأولى،ص 83.

[3] مختار محمود هانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة (2001)، **مبادئ الخطر والتأمين**، مصر، الدار الجامعية، ص 68.

[4] محمد صلاح الحناوي و آخرون (2004)، **أسواق المال و المؤسسات المالية**، مصر، الدار الجامعية، ص 327.

[5] . قمان مصطفى (2015)، **ندوة البنوك والتأمينات، الجلسة الثالثة- مدخل للتأمينات**، جامعة المسيلة، الجزائر، قسم العلوم التجارية، ص06

[6] عبد العزيز فهمي هيكل (1980)، **مقدمة في التأمين**، بيروت، لبنان، دار العربية، ص36

[7] **Revue algérienne des assurance(**1999), n2, édition UAR, p 20.

[8] عبدالرزاق بن خروف(2000)، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 32.

[9] ريهام رياش (2008)، **قطاع التأمين ومكانته في الإقتصاد الوطني**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، ص 45.

[10] **Guide des assurances en Algérie(**2015), KPMG Algérie SPA, membre algérien du réseau KPMG constitue de cabinets indépendants adhérents KPMG International coopérative, une entité de droit suisse, dépôt légal 2918.2014, Algerie, , p 15.

[11] Perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/FR/NY.GDP.MKTP.CD.html تاريخ زيارة الموقع 2019/09/26 على الساعة 22:48

[12] Bdcs.dz/index.php?p=10&g=10 تاريخ زيارة الموقع 2019/09/26 على الساعة 23:24

.

[13] **Rapport annuel d'activité d'assurance en Algérie** (2016 et 2017), direction des assurances, direction générale du trésor, ministère des finances.